القمة العالمية للحكومات
WORLD GOVERNMENT SUMMIT

بالتعاون مع
McKinsey&Company

إدارة الواقع الجديد للتجارة العالمية

فبراير ٢٠١٧

المؤلفون:
ياسر زواوي
ناديا تيرفوس
ألان فريتز جيرالد
تاري إليس
جيفري كوندون
بوركو هاندجيسكي
جوانا كاريرو

القمة العالمية للحكومات

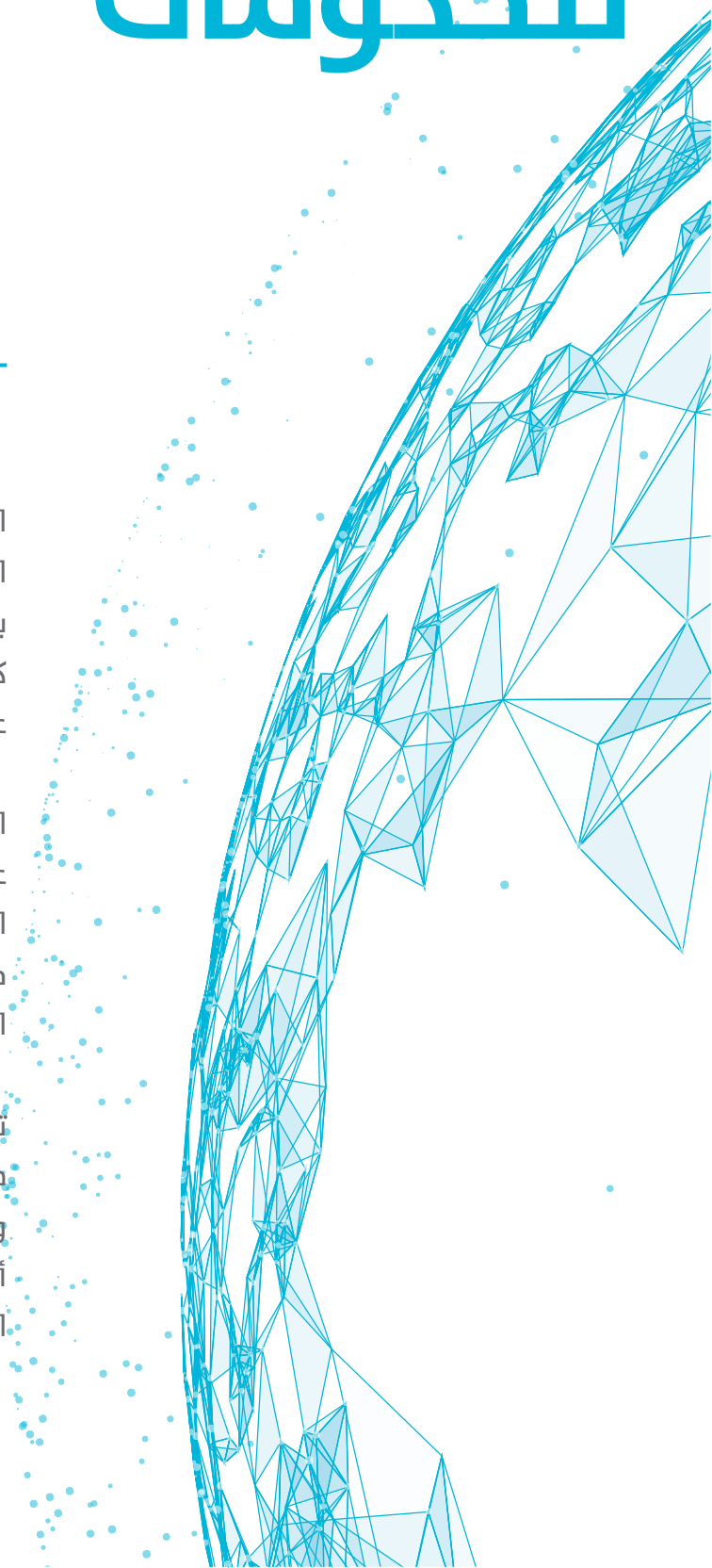

القمة العالمية للحكومات
WORLD GOVERNMENT SUMMIT

القمة العالمية للحكومات منصّة عالمية تهدف إلى استشراف حكومات المستقبل. وتحدّد القمة كل عام برنامج عمل لحكومات المستقبل مع التركيز على كيفية الاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا في التغلب على التحديات العالمية التي تواجه البشرية.

القمة العالمية للحكومات مركزٌ لتبادل المعرفة بشأن عدّة موضوعات من بينها عمل الحكومات واستشراف المستقبل والتكنولوجيا والابتكار، ومنصّة للتواصل بين صناع السياسات والخبراء والروّاد في مجال تحقيق التنمية البشرية.

تفتح القمة العالمية للحكومات بابًا على المستقبل من خلال دراسة وتحليل أحدث التوجهات والتحديات والفرص التي تواجهها البشرية. كما أنها منصّة لعرض أحدث الابتكارات وأفضل الممارسات والحلول الذكية التي تحفّز الابتكار في مواجهة التحديات المستقبلية.

فهرس المحتويات

١. مقدّمة ٤

• اتجاهان يحددان معالم مستقبل التجارة: تحويل التقنيات وتحول السياسات ٥

• كيف ستتأثر المناطق؟ ٦

٢. الاتجاهات التكنولوجية ترسم معالم مستقبل التجارة ٧

• ١. التكنولوجيا التي تساعد في تمكين التجارة ٧

• ٢. التكنولوجيا التي تؤدي إلى تقصير سلاسل التوريد ٨

• ٣. الرقمنة وارتفاع التدفقات الرقمية ٩

• ٤. التكنولوجيا التي توفر نشر المعارف ١٠

٣. تحولات السياسات وسيناريوهات العولمة: الشرق مقابل الغرب؟ ١٢

• التحول إلى الشرق؟ ١٢

• أربعة سيناريوهات سياسية ١٣

• النتائج الرئيسية ١٤

٤. إدارة السياق دائم التطور ٢٢

• المجالات ذات الأولوية بالعمل الحكومي ٢٢

• عوامل التمكين المطلوبة ٢٦

المقدمة

بدا خلال العقدين السابقين للأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨، أن الاقتصاد العالمي أخذ يسير في مسار لا رجعة فيه نحو تعميق العولمة. هذا وكانت التجارة العالمية قد شهدت توسعاً بنحو ثمانية أضعاف في تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي، كما تضاعفت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[١]. إلّا أن الحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم تواجه في الوقت الحالي شكوكاً جديدة بشأن النمو المستقبلي للتجارة؛ فعلى الرغم من أن حجم ونسبة تجارة السلع والخدمات واصل الارتفاع في أعقاب الأزمة (إذ بلغ مستويات تاريخية عام ٢٠١٧)، إلا أن قيمة هذه التدفقات انخفضت خلال العامين المنصرمين، كما انخفضت التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٣٠% خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٤ إلى نحو ٢٧% تقريباً في ٢٠١٦، ومن غير المتوقع أن تسجل ارتفاعاً خلال الأعوام المقبلة وفقاً لتوقعات منظمة التجارة العالمية. وتثير هذه الاتجاهات والتوقعات تساؤلات بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة في المستقبل كمحرك للنمو الاقتصادي العالمي[٢].

توقف النمو في تدفقات التجارة العالمية بعد الأزمة، محسوباً من حيث القيمة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التدفقات الإسمية للتجارة العالمية، مقدرة بتريليونات الدولارات الأمريكية

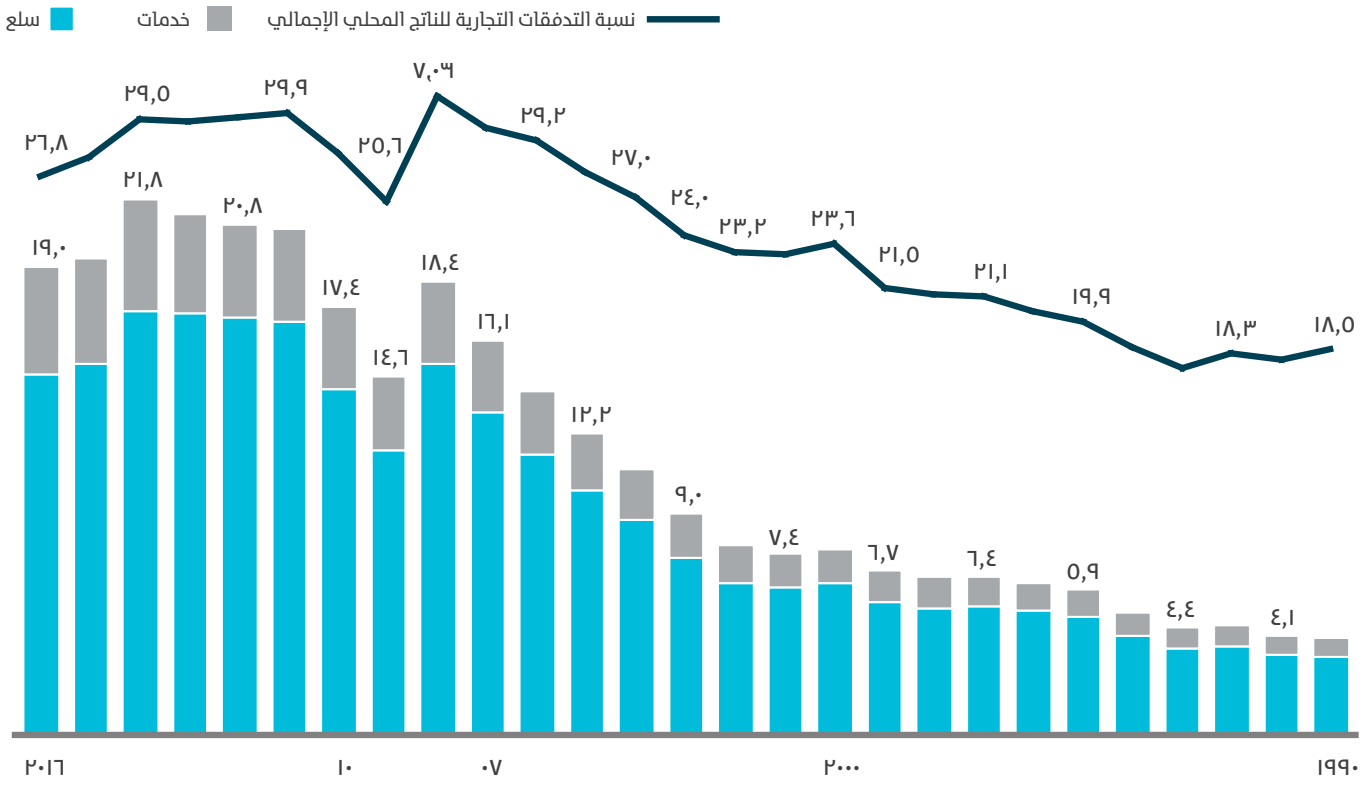

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، ميزان مدفوعات صندوق النقد الدولي، تحليلات معهد ماكينزي العالمي.

١ "أوكسفورد إيكونوميكس"؛ مشروع ماديسون، http://www.ggdc.net/maddison/maddison-project/home.htm، إصدار 2013.
٢ صندوق النقد الدولي؛ قاعدة بيانات إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد".

اتجاهان يحددان معالم مستقبل التجارة: تحويل التقنيات وتحول السياسات

ستتحدد معالم مستقبل التجارة على المدى الطويل بتغيرات عالمية كبيرة، بما في ذلك التوسع الحضري، وصعود الطبقة الوسطى المستهلكة في الاقتصادات الناشئة، والتعقيدات الجيوسياسية، وتطور التدفقات المالية الدولية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى اتجاهين على صعيد درجة عدم اليقين الذي يكتنف الأثر المستقبلي للتجارة، وهما التحولات التقنية المستمرة والتغيرات في مناخ سياسة التجارة الدولية.

ستواصل التقنيات المتغيرة إحداث آثار عميقة في وتيرة وتركيبة النمو التجاري. وفي حين أن التقنيات القائمة في الوقت الحالي مثل الرموز الشريطية والشحن بالحاويات قد حققت بالفعل معظم إمكاناتها، فقد بدأت مجموعة من التقنيات الجديدة نسبياً بما في ذلك الطباعة ثلاثية الأبعاد، والتشغيل الآلي، ومنصات التجارة الإلكترونية بالانتشار على الإنترنت، وهي تَعِد بإحداث آثار تحولية مساوية، إن لم تكن أكبر، على التجارة.

ويُعدّ تطور بيئة السياسات العالمية مصدراً رئيسياً آخر لحالة عدم اليقين، ففي ظلّ الاستفتاء على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والتداعيات السلبية على الشعور الشعبي تجاه العولمة في البلدان الغربية الأخرى، فقد تجاوزنا الأفق الواضح للاندماج الدولي المتنامي. كما تتزايد في الوقت نفسه مستويات الحماس تجاه تعميق العلاقات التجارية في العديد من الاقتصادات الناشئة، إذ تتطلع الصين وغيرها من بلدان الأسواق الناشئة إلى قيادة مبادرات طموحة جديدة للتعاون التجاري تكون قادرة على «حمل الشعلة» حتى لو تباطأت وتيرة جهود التحرير التي يقودها الغرب.

كيف ستتأثر المناطق؟

يحدّد هذا البحث هذه الاتجاهات، ويقيّم تأثيرها المحتمل على التجارة، ويبين كيفية الاستفادة منها لتحقيق الميزة التنافسية. وسنسلط في القسم الأول الضوء على أثر الاتجاهات التقنية بما في ذلك نضج التكنولوجيا القائمة والتغيرات الجذرية التي ستُحدثها الابتكارات الجديدة. وفي القسم الثاني، سننتقل إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالسياسات، وهنا سنعرض أربعة سيناريوهات نمطية لتطور تحرير السياسات التجارية الإقليمية، مع تحليلات في إطار كل أثر من آثار التغيرات في السياسات على الصعيدين العالمي والإقليمي. وسيستكشف القسم الأخير التدابير والاستراتيجيات الشاملة التي يمكن أن تطبقها الحكومات للتعامل مع السياق المتغير للتجارة العالمية.

الاتجاهات التكنولوجية ترسم معالم مستقبل التجارة

سيتمّ تحديد مستقبل التجارة على الصعيدين العالمي والإقليمي بواسطة مجموعة واسعة من الاتجاهات التقنية، ولقد عزلنا الاتجاهات الأربعة التالية كونها تنطوي على إمكانيات التحول الأكبر في التجارة العالمية:

١. التكنولوجيا التي تساعد في تمكين التجارة.
٢. التكنولوجيا التي تؤدي إلى تقصير سلاسل التوريد.
٣. الرقمنة وارتفاع التدفقات الرقمية.
٤. التكنولوجيا التي توفر نشر المعارف عبر الحدود.

يسلط القسم التالي الضوء على هذه الاتجاهات، ويضع فرضيات أولية بشأن احتمال أن تؤدي هذه التحولات التكنولوجية إلى إعادة تشكيل بيئة التجارة العالمية.

١. التكنولوجيا التي تساعد في تمكين التجارة.

أحدثت عمليات الشحن بالحاويات والرموز الشريطية لعقود خلت ثورة في التجارة العالمية، وقادت إلى تضخم النمو بشكل ملحوظ[٣]. وأتاحت التطورات في تكنولوجيا بناء السفن وكفاءة الطاقة وتسييل الغاز الطبيعي نقل كميات أكبر بكلفة أقل. ويتم اليوم تطبيق عدد كبير من المحركات التكنولوجية الرئيسية للازدهار التجاري التي كانت سائدة قبل الأزمة في جميع أنحاء المراكز اللوجستية الأساسية والشركات الكبرى في قطاع النقل البحري العالمي. وعلى الرغم من أنه يمكن تحقيق بعض الإمكانيات من خلال توسيع عمليات الشحن بالحاويات واستخدام الرموز الشريطية وغيرها من معززات الإنتاج نحو مراكز تجارة ثانوية وشركات خدمات لوجستية صغيرة بالأخص في الأسواق الأقل نمواً، إلا أنه من غير المرجح أن يتطابق الأثر المستقبلي لهذه المحركات مع ما شهدناه في الماضي. ومن المحتمل أن تؤدي هذه الابتكارات دوراً متراجعاً في زيادة الإنتاج المستقبلي في مجال النقل البحري والخدمات اللوجستية، وتقليل وقت النقل وتكلفته.

ونجد في الوقت ذاته أن هناك تقنيات جديدة تدخل إلى الساحة، ويوفر البعض منها - كالمنصات الرقمية الجديدة مثل التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي - فرصاً جديدة للنمو. وتساهم منصات

٣ انظر دانييل إم. بيرنهوفين، "تقدير آثار ثورة الحاويات على التجارة العالمية". مجلة الاقتصاد الدولي 98 (يناير 2016): 50-36.

التجارة الإلكترونية وسوق الخدمات في تعزيز التجارة، الأمر الذي يوفر أعداداً غير مسبوقة من المشترين والبائعين الجدد، بما في ذلك المؤسسات والحكومات والشركات والأفراد، وذلك للمشاركة بشكل مباشر في التجارة الدولية من خلال مجموعة متنامية من المواقع الإلكترونية والتطبيقات التي تتراوح بين مواقع التواصل الاجتماعي الرئيسية مثل "فيسبوك" و"إنستغرام" و"بايدو"؛ وعمالقة التجارة الإلكترونية مثل "أمازون" و"إي باي" و"علي بابا" و"إتسي"؛ والمنصات التي ترتكز على الجوال مثل متاجر تطبيقات "آي تيونز" و"أندرويد"؛ بالإضافة إلى منظومة غنية بالمواقع المتخصصة والمتاجر الإلكترونية التي تعرض علامة تجارية واحدة. وتساهم شريحة المستخدمين المتنوعة والمتنامية في هذه المنصات في التوسع الضخم لمجموعة المنتجات والخدمات التي يتمّ تداولها.

وبالرغم من أنّ التجارة عبر المنصات الرقمية لا تزال تحتلّ حيزاً صغيراً في النشاط الاقتصادي العام في معظم الدول، إلا أن إمكانيات النمو ما زالت مرتفعة. ومع تعمق مستويات الانتشار العالمي، فمن المرجح أن تنمو التجارة التي تعتمد على المنصات الرقمية بشكل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. هذا وبدأت التجارة الإلكترونية الدولية للتو بالدخول إلى عدد من المناطق ذات الطبقات المستهلكة المتنامية مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط والتي تفسح مجالاً واسعاً للنمو المستقبلي[٤].

وبالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي على التجارة، فمن المرجح أن تواصل هذه المنصات زيادة تنوع الجهات المشاركة بشكل مباشر في التجارة الدولية، حيث تستفيد الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والأفراد من الفرص الجديدة لتقديم المنتجات والخدمات إلى الأسواق الدولية. إن تأثير هذه المنصات في توسيع شمولية التجارة الدولية مثير للإعجاب بالفعل، إذ أن أكثر من ٦٠ مليون شركة صغيرة ومتوسطة الحجم ناشطة حالياً على موقع "فيسبوك"، مع أكثر من ١٠ ملايين شركة صغيرة ومتوسطة الحجم على موقع "علي بابا" وحده. وستوفر هذه المنصات، مع اتّساع نطاقها، مصادر جديدة محتملة للدخل ولفرص العمل للسكان في مجموعة واسعة من الاقتصادات، كما يمكنها أن تسهم في ظهور قطاعات غير رسمية جديدة، مثل الأعمال اليدوية الحرة وتوفير خدمات تشمل نشاطات تتطلب مهارات منخفضة وعالية على حد سواء.

٤ انظر آخر تقرير "اقتصاد المعلومات 2017" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد".

٢. التكنولوجيا التي تؤدي إلى تقصير سلاسل التوريد

تشكل بعض التقنيات الناشئة تحدياً أمام التوفير في التكاليف الأساسية للإنتاج المعولم للسلع، وقد تؤدي إلى تقصير سلاسل التوريد بصورة مستمرة، ومن شأن هذا الاتجاه أن يسهم في انخفاض معدل نمو تجارة السلع. لقد نشأ هذا الاتجاه الذي يساعد على تقصير سلاسل التوريد حتى قبل الأزمة المالية في عام ٢٠٠٩ (أنظر الشكل ٢). وتساهم زيادة مستويات الأتمتة في التصنيع بخفض مزايا الكلفة المرتبطة بالإنتاج في دول أخرى، مع التشديد في المقابل على أهمية الاعتماد على المواهب المحلية ذات المهارات العالية. وساعدت هذه الآليات بعض الشركات على تقصير سلاسل إمدادها، وإعادة تشغيل بعض العمليات في بلدانها. بالإضافة إلى ذلك، فقد تقلل الطباعة ثلاثية الأبعاد أيضاً من أهمية التوفير في تكاليف العمالة، مع زيادتها في الوقت نفسه لجاذبية الإنتاج على مقربة من العميل النهائي بهدف الاستفادة من النماذج الأولية السريعة، والاختبار، والتكييف حسب الطلب. وقد تتعاظم آثار هذه التحولات بسبب انخفاض الفوارق في الأجور بين البلدان المتقدمة ومراكز التصنيع الرئيسية لا سيما الصين، مما سيقلل أيضاً من حوافز الشركات الغربية في الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج.

تقصير سلاسل التوريد العالمية

تدابير التخصص الرأسي العالمي، ١٩٩٥-٢٠١٤

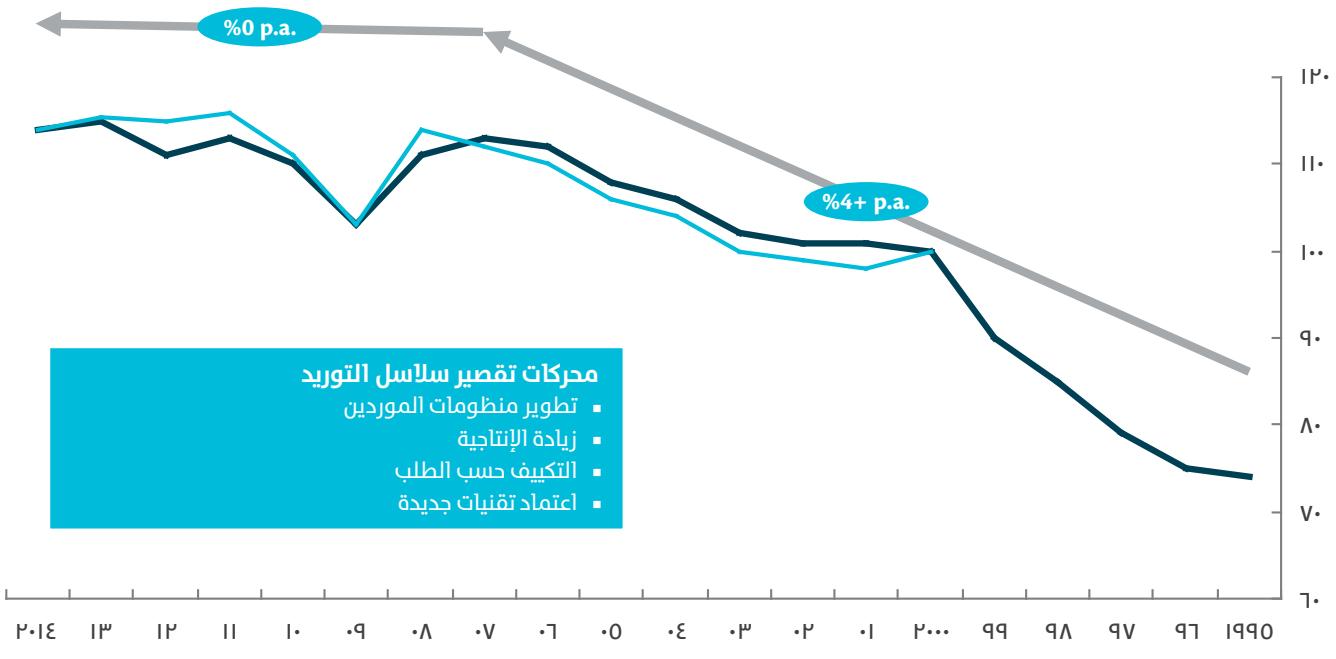

المحتوى المستورد، النسبة المئوية من صادرات التصنيع (الحلّ العالمي للتجارة المتكاملة WITS، قاعدة البيانات العالمية للمدخلات والمخرجات WIOD).

القيمة المضافة الخارجية (النسبة المئوية من الصادرات)، قاعدة البيانات العالمية للمدخلات والمخرجات ٢٠١٦ (٢٠٠٠-٢٠١٤)

SOURCE: World Bank - Trade Developments in 2016

٣. الرقمنة وارتفاع التدفقات الرقمية

تقوم الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية، بالإضافة إلى توفيرها منصات جديدة للتجارة، بتحويل بعض التدفقات المادية إلى تدفقات رقمية. وعلى الرغم من أنّ التدفقات الرقمية مثل البريد الإلكتروني، وتبادل الملفات، والاستهلاك الرقمي للأخبار والترفيه غير مدمجة بالشكل الصحيح في البيانات التجارية، إلاّ أنّها قادرة على الحلول محل حصة كبيرة من التدفقات التجارية المادية[٥]. فالحصة الكبيرة من تبادل الاتصالات الرقمية واستهلاك محتوى وسائل الإعلام هي محلية، إلى أن القطاع الدولي لا يزال يشهد نمواً سريعاً. إليكم على سبيل المثال اشتراكات «نتفليكس» (Netflix) الدولية التي تضاعفت تقريباً منذ بداية عام ٢٠١٦، حيث تجاوز عدد المشتركين الدوليين حالياً عدد المشتركين المحليين[٦]. فالطباعة ثلاثية الأبعاد قادرة على زيادة تمكين رقمنة التدفقات المادية، عبر استبدال التدفقات في السلع الوسيطة الملموسة بتدفقات بيانات ذات مواصفات تصميم مرمّزة.

وتشير الاتجاهات نحو تدفقات الرقمنة إلى أنّ تجارة الخدمات ستستمر في النمو كنسبة من التجارة الإجمالية. إنّ النمو السريع في تجارة الخدمات ليس جديداً، فقبل الأزمة المالية العالمية كانت التجارة العالمية في الخدمات تنمو بمعدل ١٣٪ سنوياً، أي بمعدل أسرع من معدل نمو تجارة السلع، وتضاعفت منذ عام ٢٠٠٠ قيمة التجارة العالمية في الخدمات ثلاث مرات، وارتفعت حصتها من إجمالي التجارة العالمية من ١٩٪ إلى ٢٢٪[٧] كما بدأت الحكومات في جميع أنحاء العالم الإقرار فعلياً بأهمية هذا الاتجاه، مع إبرام أكثر من ١٠٠ اتفاقية تجارة حرة تتضمن أحكاماً بتوفير الخدمات منذ عام ٢٠٠٨[٨]، ومع ذلك فمن المرجح أن نشهد مواصلة وتكثيف هذا التحول خلال السنوات القادمة.

٥ معهد ماكينزي العالمي، ٢٠١٤، "التدفقات العالمية في العصر الرقمي: كيف يمكن للتجارة والتمويل والناس والبيانات الارتباط بالاقتصاد العالمي".
٦ "نيتفليكس"، ٢٠١٧ تقرير الربع الثالث، تم الاطلاع عبر https://ir.netflix.com/index.cfm.
٧ القيم الاسمية؛ صندوق النقد الدولي، "أونكتاد". تضاعفت تدفقات البيانات العالمية ٤٥ مرة في عام ٢٠١٤ مقارنة بالأرقام المحققة في عام ٢٠٠٦.
٨ منظمة التجارة العالمية؛ كما ورد في "العولمة الرقمية: الحقبة الجديدة للتدفقات العالمية" (معهد ماكينزي العالمي، ٢٠١٦)، في العام ٢٠١٤، كانت التدفقات العالمية للبيانات أكثر بـ ٤٥ مرة مقارنةً بالأرقام المسجلة في العام ٢٠٠٥؛ منظمة التجارة العالمية.

٤. التكنولوجيا التي توفر نشر المعارف

يرتبط عامل آخر يؤثر على نمو التجارة بنشر المعرفة والتقدم التكنولوجي في الاقتصادات الناشئة. وستشكل وتيرة ومدى هذا الانتشار عاملين رئيسيين في التنمية الاقتصادية العالمية وفي نمو التجارة، غير أن هناك فرصاً وتحديات جديدة في هذا المجال.

أتاحت الثورة الرقمية بالتأكيد نقل المعارف والتكنولوجيا عبر الحدود. ويتيح بروز البرمجيات المفتوحة المصدر ومنصات التعلم عبر الإنترنت فرصاً للأفراد في الاقتصادات الناشئة لاستثمار المهارات الحديثة. يمكن الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالمجموعة الواسعة من القطاعات على شبكة الإنترنت. كما تتوفر بعض المعايير العالمية وأفضل الممارسات المتعلقة بالعمليات والإدارة، فضلاً عن معلومات بشأن الموردين والعملاء الدوليين المحتملين. ويمكن لشركات القطاع الخاص في الأسواق الأقل تطوراً أن تستخدم هذه المعلومات لتعزيز قدرتها التنافسية ونموها.

إلا أن بعض الاقتصادات الناشئة تواجه تحديات جديدة ومعقدة في الحصول على أحدث التطورات، ففي قطاع التكنولوجيا على سبيل المثال، شهدنا تصاعداً في مستويات حماية الملكية الفكرية وقوة تأثير الشبكات والنظام الإيكولوجي، التي تصعّب على الشركات الجديدة منافسة اللاعبين الحاليين في مجال التكنولوجيا الذين يتركزون إلى حد كبير في الاقتصادات المتقدمة. ويمكن لاستراتيجيات براءات الاختراع النشطة، بما فيها الحصول على براءات الاختراع المتداخلة لتغطية مجالات واسعة من النشاطات والمبادرات الأساسية المحتملة، والمعروفة أيضاً باسم "حماية البراءات"، أن تُغلق بشكل فعال مجالات البحوث المستقبلية. وتطرح تأثيرات الشبكة التي تتمتع بها الشركات الرقمية العالمية الرائدة تحديات كبيرة أمام الوافدين الجدد الذين يتطلعون إلى منافسة المنصات الرائدة (مثل "جوجل" و"بايدو")، والمنتجات (مثل "آي فون"). وتمنح المزايا التقليدية الحالية، مثل التوفير في الحجم وقوة السوق، قدرة تنافسية إضافية، لا سيما لمنصات البيع بالتجزئة مثل "أمازون" و"علي بابا".

تحولات السياسات وسيناريوهات العولمة: الشرق مقابل الغرب؟

إن تطور التجارة سيتحدد، بالإضافة إلى التغيرات التقنية، من خلال خيارات السياسة التي يتخذها صانعو القرار في الحكومات حول العالم، ويتسم المشهد هنا كذلك بحالة من عدم اليقين. ويتزايد الضغط الشعبي المتعلق بإعادة النظر في أنظمة التعاون التجاري الحر، والناتج عن الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة (والمتعلق بصورة جزئية وليست حصرية بالعولمة)، وهو يتجمع في تحركات سياسية في عدة بلدان. ومع ذلك، فمن المستحيل أن نتوقع بشكل قاطع تغيرات السياسة التي ستنجم عن هذه التحركات.

التحول إلى الشرق؟

يشهد مركز ثقل حجم التجارة العالمية خلال العقدين الماضيين تحولاً نحو الشرق، وقد يتبعه المحور الجغرافي للسياسات التحريرية في المستقبل. كما تغير الوزن النسبي للاقتصادات الغربية المتقدمة مقابل الأسواق الناشئة كمصدر للنمو التجاري، فعلى سبيل المثال انخفض مستوى التدفق التجاري بين الأسواق الغربية المتقدمة كنسبة من إجمالي التجارة العالمية من ٥٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣٠٪ عام ٢٠١٦، فيما ارتفع مستوى التدفق بين أسواق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية من ٦٪ إلى ٢٨٪ خلال الفترة عينها[٩]. وفي ظل هذا الاتجاه، وبالإضافة إلى بيئة السياسات المتطورة، فإنه من غير الواضح ما هي القوة -أو القوى- العالمية التي ستضطلع بالدور الريادي في مواصلة تحرير التجارة.

لقد كانت الولايات المتحدة تاريخياً داعماً رئيسياً للتجارة الحرة، كونها أحد الموقعين الأصليين على الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة "الغات"، وعضواً نافذاً في منظمة التجارة العالمية، والقوة الدافعة لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا"، إلا أنها انسحبت في العام الماضي من محادثات اتفاقية الشراكة العابرة للمحيط الهادئ "تي بيه بيه"، كما طُرحت إمكانية خروج الولايات المتحدة من "نافتا". وفي الوقت ذات ذاته، قد تتقدم الصين إلى الطليعة في مجال العولمة. فقد وسعت الصين دورها في وضع قواعد التبادل العالمي، مشجعةً بذلك المبادرات الطموحة بما في ذلك اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة "آر سي إي بيه"، إضافة إلى مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" (التي تُعرف اختصاراً باسم "أو بي أو آر")، ويمكن لهذه الإجراءات أن تثبت بأن الشرق هو المحور الجديد للتعاون الاقتصادي العالمي.

إلى أي مدى سيكون هذا التحول المحتمل مهماً من حيث تأثيره الملموس على النتائج الاقتصادية العالمية أو الإقليمية؟ هل سيحدث التحوّل من عولمة مدفوعة بالشرق، إلى عولمة مدفوعة بالغرب آثاراً كبيرة على الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو الإقليمي أو على مستويات التجارة أو على مؤشرات أخرى، أم أن فكرة العولمة المدفوعة بالشرق مقابل العولمة المدفوعة بالغرب قد أدت إلى انقسام خادع؟

٩ قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

أربعة سيناريوهات سياسية

للوصول إلى فهم أوضح عن الأمور التي على المحك فيما يخص أوجه عدم اليقين المحيطة بالتعاون التجاري المستقبلي، فإن هذه الوثيقة تحلل سلسلة من السيناريوهات السياسية التي يتم فيه تطبيق أي تدابير لتحرير التجارة؛ وسيناريو تقود فيه كتلة "الشرق" تحرير التجارة في المستقبل؛ وسيناريو تقود فيه كتلة "الغرب" عملية التحرير، وسيناريو "متعدد الأقطاب" حيث تتولى كل من كتلة "الشرق" وكتلة "الغرب" تطبيق تدابير تحرير نشطة داخل الأقاليم.

ولأغراض وضع السيناريوهات، تم تحديد أربع مجموعات من البلدان هي: "الغرب" وتشمل البلدان الموقعة على الشراكة العابرة للمحيط الهادئ "تي بيه بيه" والشراكة التجارية الاستثمارية العابرة للأطلسي "تي تي آي بيه"[١٠]؛ و"الشرق" وتشمل البلدان التي يحتمل توقيعها على الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة "آي سي إي بيه" فضلاً عن بقية بلدان آسيا والمحيط الهادئ[١١]؛ ومجموعة "كلاهما" وتشملان بلدان موقعة على الشراكة العابرة للمحيط الهادئ "تي بيه بيه" و/أو الشراكة التجارية الاستثمارية العابرة للأطلسي "تي تي آي بيه" بالإضافة إلى الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة "آر سي إي بيه"[١٢]؛ و"دون أي منهما" وتشمل المناطق غير المعنية بالاتفاقات التجارية التي تقودها كتلة الشرق أو كتلة الغرب[١٣].

السيناريو ١: الأساسي
لم تقم أي مجموعة إقليمية بتنفيذ اتفاقيات تعاون تجاري رئيسية جديدة. هذا وتنمو التجارة العالمية بمضاعف يبلغ ١,٠ بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذي نفترض (بشكل متحفظ) بأنه ينمو بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٢,٨٪ بالقيمة الحقيقية خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٦ - ٢٠٢٦.

السيناريو ٢: بقيادة كتلة الشرق
يتم تطبيق سياسات تجارة حرة تركز على الشرق خلال الفترة ما بين ٢٠٢٠ – ٢٠٢٣، فيما لا يطبق الغرب اتفاقيات تجارية رئيسية جديدة بين الأقاليم.

ويتم خفض التعريفات الجمركية بين المناطق الشرقية بنسبة ٩٠٪ مقارنة بالمستويات الحالية، والحواجز غير الجمركية القابلة للتطبيق بنسبة ٣٣٪، وكل منها على مدى ثلاثة أعوام، فيما تبقى الحواجز التجارية الغربية والداخلية الأخرى دون تغيير.

السيناريو ٣: بقيادة كتلة الغرب
يتم تطبيق سياسات تجارة حرة تركز على الغرب خلال الفترة ما بين ٢٠٢٠ – ٢٠٢٣، فيما لا يطبق الشرق اتفاقيات تجارية رئيسية جديدة بين الأقاليم.

١٠ تشمل كتلة "الغرب" كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وغيرها من المناطق المجمعة في أوروبا. وتستند التجمعات الفرعية إلى هيكل التجزئة الحالي لمشروع تحليل التجارة العالمية.
١١ تشمل كتلة "الشرق" الصين والهند وإندونيسيا وغيرها من تجمعات المناطق في آسيا. وتستند التجمعات الفرعية إلى هيكل التجزئة الحالي لمشروع تحليل التجارة العالمية.
١٢ شمل "كلاهما" أستراليا واليابان ونيوزيلندا وتركيا.
١٣ تشمل "دون أي منهما" على أمريكا اللاتينية (بما في ذلك تشيلي وبيرو – الموقعين المحتملين على الشراكة العابرة للمحيط الهادئ - بسبب القيود المفروضة على تجزئة البلدان حسب مشروع تحليل التجارة العالمية)، ومنطقة البحر الكاريبي وروسيا وبلدان أوروبا الشرقية الأخرى وغيرها من بلدان آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وليس تركيا)، وجميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ويتم خفض التعريفات الجمركية بين المناطق الغربية بنسبة ٩٠٪ مقارنة بالمستويات الحالية، والحواجز غير الجمركية القابلة للتطبيق بنسبة ٣٣٪، وكل منها على مدى ثلاثة أعوام، فيما تبقى الحواجز التجارية الشرقية والداخلية الأخرى دون تغيير.

السيناريو ١: الأساسي
سيناريو ٤: متعدد الأقطاب

يتم تطبيق سياسات تجارة حرة تركز على الشرق والغرب خلال الفترة ما بين ٢٠٢٠ - ٢٠٢٣.

ويتم خفض التعريفات الجمركية بين المناطق الشرقية والغربية بنسبة ٩٠٪ مقارنة بالمستويات الحالية، والحواجز غير الجمركية القابلة للتطبيق بنسبة ٣٣٪ وكل منها على مدى ثلاثة أعوام، فيما تبقى الحواجز التجارية في البلدان الأخرى دون تغيير.

٤ سيناريوهات للتكامل التجاري فيما بين الأقاليم في المستقبل

النتائج الرئيسية

لقد وضعنا نموذجاً لنتائج هذه السيناريوهات باستخدام نسخة متكررة وديناميكية من نموذج وقاعدة بيانات التوازن العام القابل للحساب "سي جي إي" لمشروع تحليل التجارة العالمية "جي تي إيه بيه"[١٤].

من حيث نتائج النمو العالمي الإجمالي فإن "المزيد من التحرير يكون أفضل"، ولكن مسألة "من يقود عملية التحرير" لها تأثير ضئيل.

١٤ إن النموذج الذي تم تكييفه لهذه الدراسة هو نموذج عالمي متعدد القطاعات ومتعدد الأقاليم يستخدم للتقييم العالمي للسياسات التجارية الدولية، فضلاً عن السياسات والتقلبات الاقتصادية الأخرى.

إننا نجد على مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي تبايناً ضئيلاً في النتائج عبر مختلف السيناريوهات، ويكون العالم "أفضل حالاً" من حيث الناتج المحلي الإجمالي في السيناريو متعدد الأقطاب (الذي ينطوي على أعلى درجة من التحرير الكلي)، وإن كان ذلك فقط بنسبة هامش قدرها ١,٦٪ مقارنة بنتيجة الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بالسيناريو الأساسي. وفي الوقت نفسه، تتمتع سيناريوهات كتلة الشرق وكتلة الغرب بتأثير ناتج محلي إجمالي مماثل تقريباً، إذ تولّد تحسينات بنسبة ٠,٧٪ و٠,٨٪ على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مقارنة بالسيناريو الأساسي.

كما أن التباين في نتائج الصادرات العالمية الإجمالية ضئيل نسبياً، ويؤدي السيناريو متعدد الأقطاب إلى نتيجة أعلى بنسبة ٦,٢٪ من إجمالي التجارة العالمية بالنسبة إلى السيناريو الأساسي، في حين أن سيناريوهات كتلة الشرق وكتلة الغرب تولّد مرة أخرى نتائج منخفضة أكثر بشكل طفيف وتحسينات مشابهة جداً أي نحو ٢,٩٪ و٢,٨٪ على التوالي.

واعتمدت السيناريوهات التي وضعناها على العديد من الافتراضات المبسطة، ولا ترصد المجموعة الكاملة للمتغيرات التي يمكن أن تتأثر تبعاً لكيفية تطور السياسة التجارية، والأدوار التي تضطلع بها مختلف البلدان والمناطق في صقل التحرير في المستقبل. ومع ذلك، وباعتبارها أفكاراً أولية، فإن هذه النتائج تدعم وجهة النظر المتداولة القائلة بأن "المزيد من التحرير أفضل"، مع الإشارة إلى أن السؤال الدائر في فلك السياسة والذي مفاده "من سيقود هذه المبادرة" لن يكون له تأثير ملموس كبير، على الأقل من حيث النتائج الإجمالية على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية.

الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٢٠٢٦،
٢٠١٥ تريليون دولار أمريكي

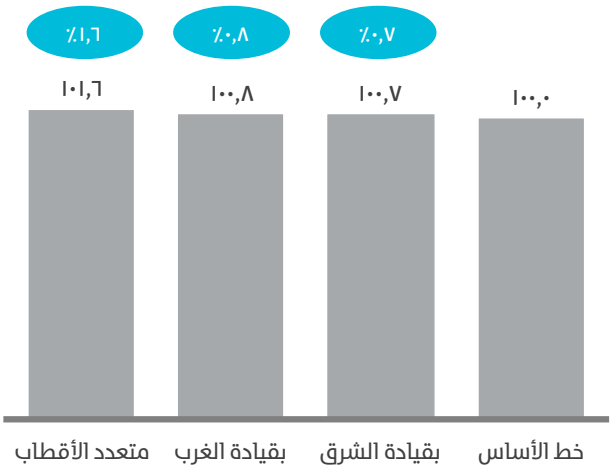

الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٢٠٢٦،
٢٠١٥ تريليون دولار أمريكي

٪X زيادة فوق خط الأساس

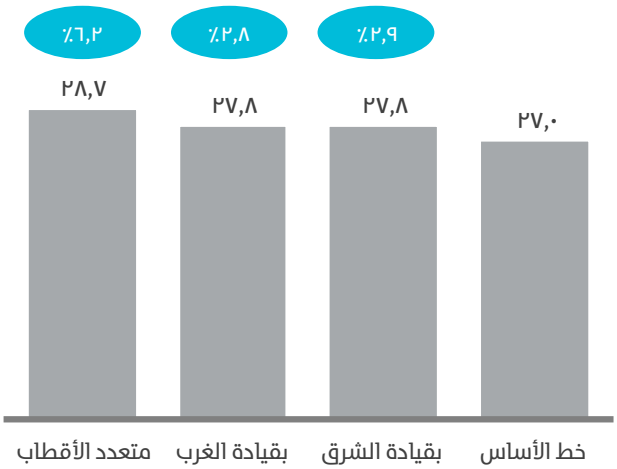

لمصدر: نموذج التدفقات التجارية العالمية لمعهد ماكينزي، مشروع تحليل التجارة العالمية، "أكسفورد إيكونوميكس".

أما على المستوى الإقليمي، فسيختلف نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والنتائج التجارية باختلاف السيناريو، حيث أن كتلة الشرق مهيأة لكي تكسب (أو تخسر) أكثر من كتلة الغرب بقليل.

تكون جميع المناطق أفضل حالاً عند تطبيق مبادرات لتحرير التجارة ما بين الأقاليم، لا سيما عندما لا تفعل المناطق الأخرى شيئاً في هذا الصدد. إن كتلتي الشرق والغرب هما الأفضل من حيث الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك، في السيناريو حيث تدفعان قدماً بالتحرير ما بين الأقاليم، في حين أن البلدان الأخرى لا تحرك ساكناً، والأمر الأسوأ في السيناريو هو عندما تقود المنطقة الأخرى عملية التحرير. وبالنسبة للشرق، فإن الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص هما أعلى بنسبة ٣٪ تقريباً في السيناريو الذي يقوده الشرق مقابل السيناريو الأساسي. إن نتائج الغرب هي نفسها: فالناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص أعلى بنسبة ٣٪ في السيناريو الذي يقوده الغرب مقابل السيناريو الأساسي. أما مجموعة "كلاهما" وعلى نحو غير مفاجئ، فهي أفضل حالاً في السيناريو متعدد الأقطاب وأسوأ حالاً في السيناريو الأساسي (حيث لا يحدث تحرير)، مع ناتج محلي إجمالي أعلى بنسبة ٢٪ واستهلاك أعلى بنسبة ٥٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي. أما "دون أي منهما"، من ناحية أخرى، فهي أفضل حالاً مع السيناريو الأساسي، وأسوأ حالاً في السيناريو متعدد الأقطاب، إذ يوفر السيناريو الأساسي ناتج محلي إجمالي واستهلاك أعلى بنسبة ٣٪ من السيناريو متعدد الأقطاب.

الناتج الإجمالي المحلي على مستوى المنطقة عام ٢٠٢٦ عبر ٤ سيناريوهات،

٢٠١١ تريليون دولار أمريكي

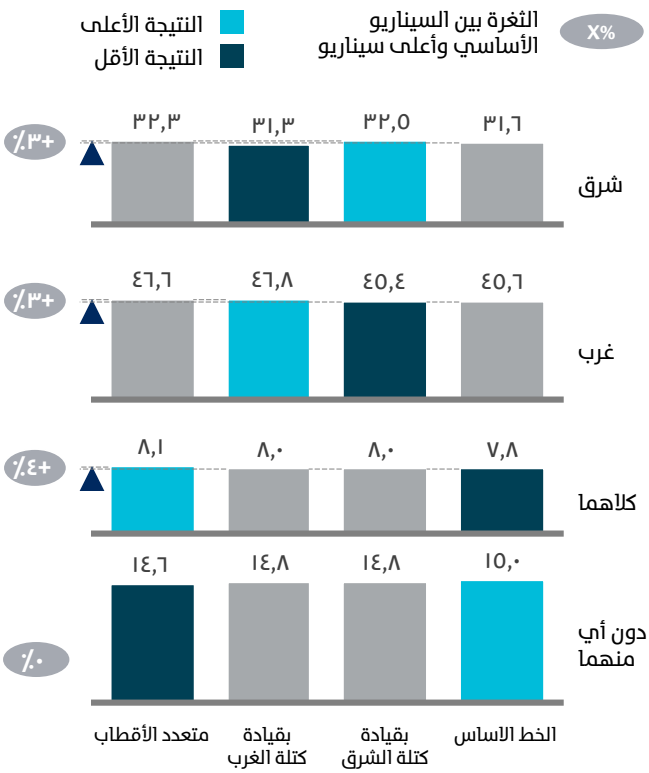

المصدر: نموذج التدفقات التجارية العالمية لمعهد ماكينزي، مشروع تحليل التجارة العالمية، "أكسفورد إيكونوميكس".

وبالرغم من ذلك، ومع أن كلاً من الشرق والغرب يستفيد أكثر من قيادة عملية التحرير على أساس أحادي القطب، فإن لدى الشرق أموراً على المحك أكثر من الغرب، مما يوحي بأن الشرق يواجه حوافز اقتصادية أقوى لدفع التحرير قدماً. وإن المخاطر السلبية التي ينطوي عليها السيناريو حين تكون القيادة للمنطقة الأخرى هي أعلى بالنسبة للشرق منها للغرب، إذ أن الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك في الشرق هو أقل بنسبة ٣,٤٪ في السيناريو الذي يقوده الغرب مقابل السيناريو الذي يقوده الشرق، في حين يفقد الغرب ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك في السيناريو الذي يقوده الشرق مقابل السيناريو الذي يقوده الغرب.

الناتج الإجمالي المحلي على مستوى المنطقة عام ٢٠٢٦ عبر ٤ سيناريوهات،

٢٠١١ تريليون دولار أمريكي

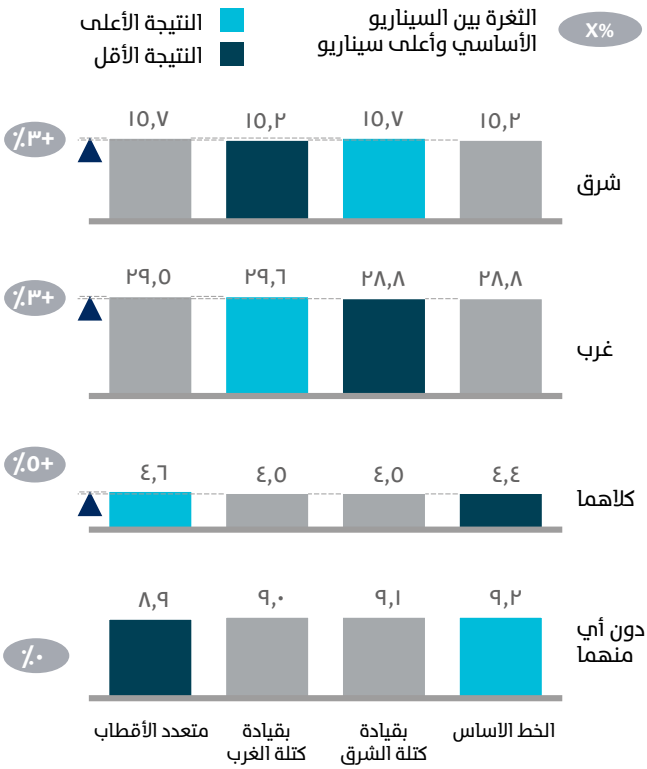

المصدر: نموذج التدفقات التجارية العالمية لمعهد ماكينزي، مشروع تحليل التجارة العالمية، "أكسفورد إيكونوميكس".

وبالنسبة إلى الشرق والغرب معاً، فإن الاستراتيجية المفضلة في سياق هذا السيناريو يجب أن تكون قيادة التحرير داخل الأقاليم، بغض النظر عما يفعله الآخرون - على الرغم من واقع أن التحرير يميل داخلياً إلى الإضرار بالتوازن التجاري خارج الإقليم لمنطقة ما.

وكما هو مبيّن أعلاه، فإن جميع المناطق تكون أسوأ حالاً عندما لا تفعل شيئاً بينما تحرر المناطق الأخرى التجارة، وتكون الآثار السلبية نتيجة لتراجع التجارة بين الأقاليم. فعلى سبيل المثال إذا لم يحرك الغرب ساكناً بينما يحرر الشرق التجارة (السيناريو بقيادة الشرق)، تبقى التجارة الغربية بين الأقاليم على المستوى نفسه كما في السيناريو الأساسي، كما هو الحال بالنسبة لتجارة الغرب مع مجموعة "دون أي منهما". غير أن مجموعة "الشرق" و"كلاهما" تستوردان أقل بكثير من الغرب في هذا السيناريو مقارنة مع السيناريو الأساسي، حتى مع تزايد تجارة الشرق الإجمالية مع العالم - والتجارة العالمية بشكل عام -على حد سواء. وبالمثل، فإن تجارب مجموعة "دون أي منهما" خفضت التجارة مع مجموعتي "الشرق" و"كلاهما".

لسيناريو بقيادة الشرق

نسبة التغير في قيمة التدفقات التجارية من خط الأساس، ٪

لمناطق التي تطبق مفهوم التجارة الحرة

منطقة التصدير		منطقة الاستيراد				
		لشرق	كلاهما	الغرب	دون أي منهما	المجموع العام
منطقة التصدير	لشرق	٪٣٠	٪١٨	٪٥	٪٣-	٪١٤
	كلاهما	٪٢٩	٪١٨	٪٤	٪١	٪١٣
	الغرب	٪١٢-	٪١٩-	٪١	٪٣	٪٢-
	دون أي منهما	٪١٣-	٪١٥-	٪٠	٪٢	٪٥-
	المجموع العام	٪٨	٪٣	٪٠	٪٠	٪٣

المصدر: نموذج التدفقات التجارية العالمية لمعهد ماكينزي، مشروع تحليل التجارة العالمية، "أكسفورد إيكونوميكس".

وتنطبق الآليات الأساسية نفسها في السيناريو بقيادة الغرب، إذ تبقى التجارة بين مجموعة الشرق ومجموعة "دون أي منهما" ثابتة بالمقارنة مع نتائج السيناريو الأساسي، إلا أن التجارة بين مجموعة "الشرق" ومجموعة "دون أي منهما" من جهة، ومجموعة "الغرب" ومجموعة "كلاهما" من جهة أخرى، ستتراجع.

سيناريو بقيادة الغرب

سبة التغير في قيمة التدفقات التجارية من خط الأساس، ٪

لمناطق التي تطبق مفهوم التجارة الحرة

منطقة الاستيراد	لشرق	كلاهما	الغرب	دون أي منهما	المجموع العام
لشرق	٪١	٪١٤ -	٪١٢ -	٪٣	٪٣ -
كلاهما	٪٨ -	٪٥٤	٪٣٦	٪١٩ -	٪٩
الغرب	٪١ -	٪٣٨	٪١٢	٪٣-	٪٨
دون أي منهما	٪٢	٪١٥ -	٪١٣ -	٪٣	٪٦ -
المجموع العام	٪٠	٪٤	٪٦	٪١ -	٪٣

المصدر: نموذج التدفقات التجارية العالمية لمعهد ماكينزي، مشروع تحليل التجارة العالمية، "أكسفورد إيكونوميكس".

لسيناريو متعدد الأقطاب

سبة التغير في قيمة التدفقات التجارية من خط الأساس، ٪

لمناطق التي تطبق مفهوم التجارة الحرة

منطقة الاستيراد	لشرق	كلاهما	الغرب	دون أي منهما	المجموع العام
لشرق	٪٣٥	٪١٤	٪١٩ -	٪٢-	٪١٢
كلاهما	٪٢٤	٪١-	٪٣٢	٪١٠-	٪٢٠
الغرب	٪١٣-	٪١٦	٪١٣	٪١-	٪٦
دون أي منهما	٪٩ -	٪٢٤ -	٪١٢ -	٪٤	٪١٠-
المجموع العام	٪١٠	٪٨	٪٥	٪١-	٪٦

المصدر: نموذج التدفقات التجارية العالمية لمعهد ماكينزي، مشروع تحليل التجارة العالمية، "أكسفورد إيكونوميكس".

تشير هذه النتائج إلى أن تحسين الميزان التجاري من شأنه أن يؤدي إلى نتائج دون المستوى الأمثل فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص، مما يشير إلى أن اتباع نهج تجاري قائم على التوازن في صياغة السياسة التجارية يمكن أن يخفض متوسط المستوى المعيشي للأسر في الأقاليم.

ولا بد من الإشارة إلى أن النتائج المبينة أعلاه، وعلى الرغم من أنها تستند إلى سيناريوهات بسيطة ومنسقة، فإنها تسلط الضوء على عدد من الفروق الدقيقة التي كثيراً ما تكون مفقودة من الناحية السياسية بشأن من سيضطلع بعملية العولمة المستقبلية. وتستفيد جميع المجموعات من الدفع قدماً بعملية تحرير التجارة بين الأقاليم، وتستفيد بصورة أكبر عندما تقود نشاط منطقة التجارة الحرة على أساس أحادي القطب، على الرغم من أن حجم المنافع (وعلى العكس من ذلك، الخطر السلبي) يختلف من مجموعة إلى أخرى. الجدير ذكره أن الحوافز الاقتصادية لدفع التعاون التجاري فيما بين المجموعات ينطبق على الرغم من الآثار السلبية على الموازين التجارية للتجارة خارج الأقاليم. أما فيما يتعلق بكل من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك، فمن مصلحة كل مجموعة أن تحرر وأن تعزز الحوافز فقط عندما تحرر المجموعة

منطقة الشرق – التجارة بين وخارج الأقاليم

٢٠١١ تريليون دولار أمريكي

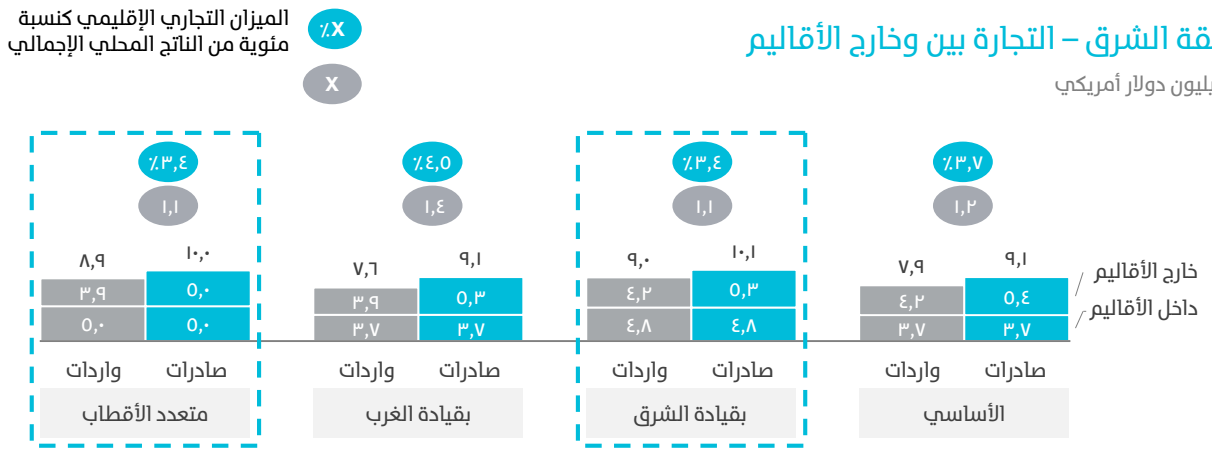

منطقة الغرب – التجارة بين وخارج الأقاليم

٢٠١١ تريليون دولار أمريكي

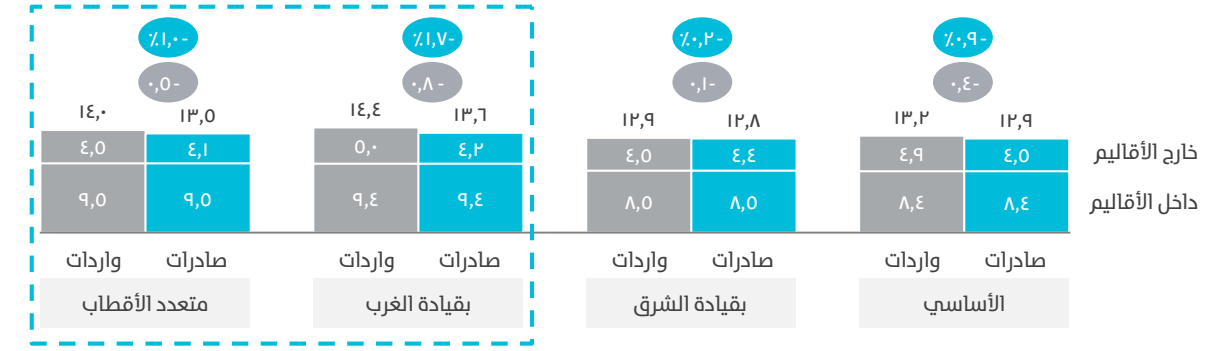

كلا المنطقتين – التجارة بين وخارج الأقاليم

٢٠١١ تريليون دولار أمريكي

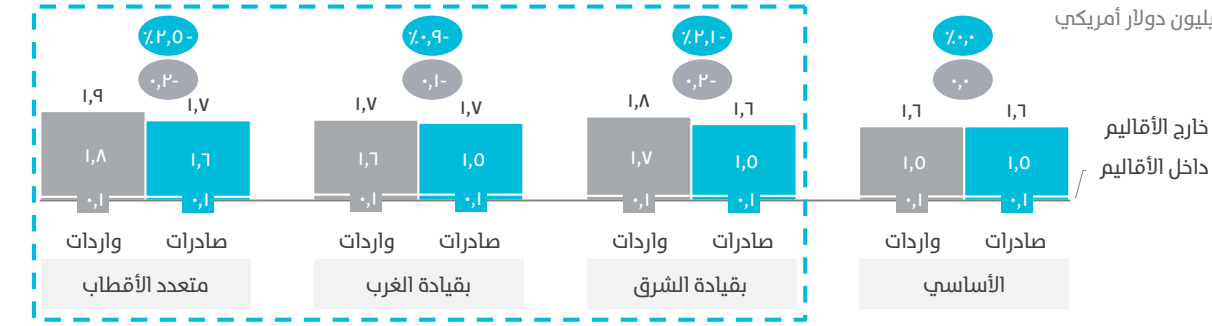

دون أي من المنطقتين - التجارة بين وخارج الأقاليم

٢٠١١ تريليون دولار أمريكي

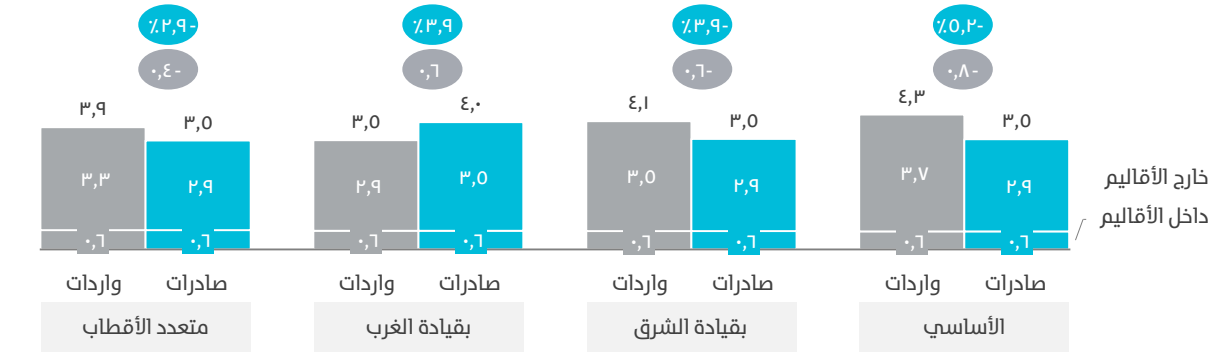

المصدر: نموذج التدفقات التجارية العالمية لمعهد ماكينزي، مشروع تحليل التجارة العالمية، "أكسفورد إيكونوميكس".

الأخرى تجارتها. وهكذا، يتوقع أي مراقب عقلاني أن يكون السيناريو متعدد الأقطاب هو النتيجة لأنه يمثل نقطة التوازن "ناش". وفي الواقع، تقارن الحكومات مجموعة متنوعة من الاعتبارات عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التجارية، بما في ذلك العوامل السياسية والاجتماعية فضلاً عن الأثر الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الحوافز الاقتصادية المبينة أعلاه لوحدها ستتوقع تبني اتجاه يقوم على تعزيز تحرير التجارة.

كما تثير أوجه عدم اليقين والتوجهات سواءً كانت تكنولوجية أو سياسية في طبيعتها، والمبينة في الأقسام السابقة، مجموعة من الأسئلة والتحديات الجديدة لكل من صانعي السياسات والشركات. وفي القسم الأخير من هذه الوثيقة، نقدم منظوراً أولياً بشأن الأولويات التي ستحتاج الحكومات للتركيز عليها في هذا السياق المتطور، إلى جانب العوامل المتاحة لمعالجة المخاطر والآثار الخارجية السلبية، فضلاً عن الفرص الناشئة.

إدارة السياق دائم التطور

في سياق حالة عدم اليقين المحيطة بحجم وتكوين والتنظيم الجغرافي لنمو التجارة في المستقبل، يجب على صناع السياسات تعزيز مجموعة أدواتهم لتشكيل مسار التجارة المستقبلي، وتأثيره على الاقتصادات المحلية على حد سواء. وتتطلب الآليات المعقّدة والمتطورة للتجارة العالمية، وآثارها على الاقتصادات المحلية، استراتيجيات مصممة خصيصاً تأخذ بعين الاعتبار تباين السياقات في الأقاليم والدول. لقد وضعنا عدة توصيات أولية مختصرة لصناع السياسات تتعلق بثلاث فئات من الأدوات الحكومية: (١) تدابير للتخفيف من مخاطر التراجع القصيرة إلى متوسطة الأمد فيما يتعلق بتحرير التجارة، (٢) استراتيجيات لصقل التحولات الاقتصادية طويلة الأمد للاستفادة من الفرص المرتبطة بالتجارة، (٣) التوجهات الاستباقية للدفع قدماً بالتعاون التجاري المستقبلي.

المجالات ذات الأولوية في العمل الحكومي

(١) نظراً للانقطاعات المحتملة والآثار الاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن التوقعات غير المؤكدة للتجارة، ستحتاج الحكومات إلى إدراج تدابير تخفيف وتكيّف في نهجها للتعامل مع مستقبل التجارة.

ومن المرجح أن تواجه الحكومات في مناطق متعددة وعبر طيف واسع من الملامح الاقتصادية بعض العوامل الخارجية الناتجة عن التجارة وما يتصل بها من تعديلات اقتصادية هيكلية، على غرار فقدان الوظائف المرتبطة بتخفيف وتيرة النمو في تجارة السلع وإعادة تنظيم سلاسل القيمة العالمية. وكما شهدنا في الأحداث السياسية العالمية الأخيرة مثل الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإنه لا يمكن للحكومات أن تتجاهل الاضطرابات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة والاتجاهات التكنولوجية ذات الصلة المذكورة أعلاه. ويمكن للبلدان عند مواجهة هذه الاضطرابات، أن تنظر في تطبيق مجموعة من سياسات التخفيف من آثار تغير التجارة، بما في ذلك التدابير "السلبية" (مثل إعانات البطالة) والتدابير "النشطة" (مثل دعم التوظيف). غير أن "أفضل الممارسات" في تصميم هذه التدابير ما زالت قيد التحديد. وعلى الرغم من أنه تم تجميع بعض الأفكار الأولية، على سبيل المثال، في منشور مشترك صدر مؤخراً عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، فإنه سيتعين على واضعي السياسات في جميع أنحاء العالم تجربة مختلف النهج والتدخلات، وتطوير المعرفة بشأن ما قد ينجح بناءً على أدلة مثبتة.

وعلى مستوى أعلى، فإن بعض فئات التدابير -على غرار تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية وملاءمتها ونوعيتها لجميع فئات السكان بما في ذلك العاطلون عن العمل والعاطلون جزئياً عن العمل، وكذلك العاملين في القطاعات غير المستقرة أو غير الرسمية- قد تشكل أولوية مهمة لجميع البلدان، على الرغم من أن اختلاف التدخلات المحددة اللازمة. ومع ذلك، فقد تكون فئات الدعم الأخرى

١٥ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ٢٠١٧، "تحويل التجارة إلى محرك للنمو للجميع: حالة تخفيف التجارة والسياسية للتغير"، مأخوذ من: https://www.wto.org/english/news_e/news17_e/wto_imf_report_07042017.pdf

أكثر أهمية في بعض المناطق والبلدان عما هي عليه في بلدان أخرى. ففي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصادات المتقدمة التي أدت فيها أتمتة وتجزئة سلاسل القيمة العالمية إلى فقدان الوظائف في القطاعات الرئيسية، فقد تركز التدخلات ذات الأولوية القصوى على "تخفيف وطأة الأثر" على العمال المهرة الذين يعملون في غير اختصاصهم وتمكينهم من العثور على فرص عمل في قطاعات جديدة. وعلى هذا المنوال، تقوم العديد من البلدان الغربية بتجربة برامج إعادة تدريب جديدة قصيرة الأجل، وتقدم المشورة بشأن الوظائف وبرامج التوظيف، وإعانات الأجور، و/أو مكافآت إعادة التوظيف . وقد تحتاج البلدان ذات الدخل المتوسط إلى زيادة التركيز على تحفيز وفرض الادخار على الأسر، وإدخال خطط وطنية لتأمين البطالة. وعلى العكس من ذلك، فمن المرجح أن تحتاج الاقتصادات ذات الدخل المنخفض إلى التركيز أولاً على تطوير النسيج الأساسي لشبكة الأمان الاجتماعي، بما في ذلك برامج الوصول إلى الغذاء، والإسكان الاجتماعي، ونماذج تقديم الخدمات الريفية. ويمكن للحكومات من مختلف السياقات العالمية أن تساهم في تحديد جداول أعمال السياسات الإقليمية أو الاقتصادية.

وفي سبيل تطوير الرؤى المطلوبة، سيتعيّن على البلدان تطبيق عمليات صارمة لجمع وتقييم المعلومات، وغالباً ما تنطوي تدابير التخفيف من حدة التكيف، على مقايضات معقدة وآثار خارجية سلبية محتملة، وبالتالي قد تتمتع بنتائج غير متوقعة عملياً. وفي مثال توضيحي، فإن بعض البلدان تجعل إعانات البطالة متوقفة على المشاركة في البرامج، وإن هذا الشرط يقلل من الناحية النظرية، من خطر أن يصبح المستفيدون "باحثين عن الإيجار" والذين يفشلون في التحضير لفرص توظيف جديدة أو السعي للحصول عليها. غير أن السياسة قد تحول دون عثور المشاركين ذوي الحوافز العالية على فرص أكثر ملاءمة أو مرغوب فيها من خلال تنمية المهارات المستقلة والبحث عن عمل. وبالتالي، فإن تعميق معرفتنا بشأن أفضل طرق التخفيف من الآثار يتطلب تجريب مجموعة من البرامج وتتبع النتائج عن كثب. وعند إجراء التجارب على هذه السياسات، ينبغي على الحكومات أن تقوم على نحو استباقي بتحليل المخاطر والمقايضات المحتملة، وتصميم وتنفيذ عمليات صارمة لجمع البيانات، وتقييم نتائج السياسات والعوامل الخارجية على أساس مستمر، وتقنين ونشر المعارف ذات الصلة.

(٢) بالتوازي مع هذه التدابير، يتعين على الدول أيضاً أن تضع استراتيجيات طويلة الأجل مصممة خصيصاً لتتواءم مع الواقع المتغيّر للفرص والتحديات المدفوعة بالتوجهات مثل النمو في الخدمات القابلة للتداول، والثورة الرقمية وظهور منصات التجارة الرقمية الجديدة.

وينبغي أن يكون تحديد مصادر مستدامة للقدرة التنافسية في بيئة سريعة التغير، والاستثمار في عوامل التمكين الرئيسية لهذه الأنشطة و/أو القطاعات (مثل تحديث البنى الأساسية)، أولويات مستمرة للحكومات في كل مكان. وسيتعين على الاقتصادات الناشئة في سياقٍ تجاري يتميز بزيادة مستويات التجارة في الخدمات، على سبيل المثال، أن تستطلع سبلاً تتخطى نموذج النمو المحض

بالتصنيع من أجل التصدير، وإيجاد الفرص التكميلية في الخدمات والاستفادة منها.

وبالإضافة إلى استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية التي يغلب عليها الطابع التقليدي، تعمل الحكومات بشكل متزايد على تطوير استراتيجيات لتحفيز الأولويات الأضيق نطاقاً مثل الأبحاث والتطوير، والابتكار، والرقمنة، و/أو اعتماد تقنيات محددة على مستوى الاقتصاد الوطني. على سبيل المثال، نشرت دولة الإمارات العربية المتحدة الاستراتيجية الوطنية للابتكار، واستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، واستراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل ذات الأولويات المحددة لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد والتطور التكنولوجي للصناعة المحلية. وبهدف تحويل القطاع الخاص، سيتعين على الحكومات أيضاً أن تجري فحصاً دقيقاً لنظم التعليم الوطنية، وأن تقوم بتطوير استراتيجيات هادفة لتحويل المنهجيات المتبعة، ومجالات التركيز والنتائج في جميع مستويات التعليم.

وكما هو الحال بالنسبة للتدابير المتعلقة بالتخفيف، يجب أن يتم تكييف الاستراتيجيات الوطنية لتتواءم مع السياقات الإقليمية والوطنية. وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي كتلك الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة منطقية بالنسبة للحكومات والاقتصادات المتطورة نسبياً والمتقدمة من الناحية التقنية، فمن المرجح أن تحقق معظم البلدان الأقل تقدماً تأثيراً أكبر من خلال إعطاء الأولوية لتطوير الاستراتيجيات الوطنية لتطوير البنية التحتية، واستراتيجيات تغيير التعليم الابتدائي، وعوامل التمكين الأساسية الأخرى. وفي الوقت ذاته، يمكن لتوسيع نطاق الوصول الرقمي والتعليم أن يكونا بالغي الأهمية بصفة خاصة للبلدان ذات القطاعات الصناعية الصغيرة نسبياً أو غير التنافسية، بما في ذلك الاقتصادات ذات الدخل المرتفع والمنخفض. ويمكن لهذه الحكومات من خلال زيادة استخدام المنصات الرقمية وتوسيع نطاق التجارة الإلكترونية، أن تستكمل تعزيز النمو القياسي في قطاع التصنيع التقليدي، وأن تمكّن جيلاً جديداً من أصحاب المشاريع والمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وبالإضافة إلى الاستراتيجيات على الصعيد الوطني، يمكن لصنّاع السياسات أيضاً استكشاف أساليب جديدة لصياغة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق ومدن محددة، والتي تأثر بعضها بشكل خاص بتحرير التجارة والتغييرات التكنولوجية. وفي الاقتصادات المتقدمة، قد تشمل "النكهة المحلية" لهذه الاستراتيجيات التركيز على الانتعاش الاقتصادي للمدن والمناطق الصناعية المتدهورة؛ فعلى سبيل المثال تمكّنت شركة "بوفالو" في نيويورك من تغيير أدائها الاقتصادي من خلال استراتيجية إنعاش تضمنت أدوات هادفة لتحفيز سكان المدينة من الشباب وجذب رجال الأعمال. وخلافاً لذلك، فقد تركز الاقتصادات الأقل تطوراً عوضاً من ذلك على تحفيز الإدماج الاقتصادي للمناطق الريفية، مثلا عن طريق الدفعات/الأموال المتنقلة وتوسيع نطاق وصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من البنى التحتية والخدمات.

وبالمثل، قد يكون من الضروري أيضاً القيام بتنشيط استراتيجيات التنمية والتخطيط

الحضرية (فضلاً عن البيئات التنظيمية الفرعية) للتكيف مع البنى الصناعية المحلية المتغيرة. وقد تحتاج مدن التكنولوجيا المزدهرة مثل سان فرانسيسكو على سبيل المثال إلى إعادة النظر في البنية التحتية للنقل وتخفيف القيود المفروضة على تنمية الإسكان لتحد من الارتفاع الحاد والمفاجئ في أسعار العقارات. بيد أنه في جميع الظروف، ينبغي أن تركز هذه الأساليب على تمكين الصناعات الآخذة في النمو والمرنة، حيث يتمتع الموقع المعني بالقدرة على المنافسة بحق. إن وضع استراتيجياتٍ اقتصادية فعالة وتشجيع المنافسة يتطلب اتصالاتٍ مكثفة والتشارك في إيجاد الحلول للمشاكل بين صنّاع السياسات، وشركات ومؤسسات القطاع الخاص ورواد القطاع الاجتماعي لضمان أن يتم توجيه أولويات السياسات والاستثمارات العامة نحو التحديات الكبرى التي تقيّد نمو القطاع الخاص وتؤثر على رفاه المواطنين.

(٣) ختاماً، في سياق أجواء السياسات التجارية المتطورة، ينبغي أن تنظر العديد من البلدان في اتباع أسلوب تعاون تجاري استراتيجي واستباقي بدرجة أكبر مما كان عليه الحال في الماضي.

يتعين على صناع السياسات في جميع البلدان، الذين يتجاوزون النهج "التفاعلي" الذي يترتب عليه الاعتماد إلى حد كبير على القوى العالمية والإقليمية الرائدة لتحديد برامج السياسات التجارية، تطوير وجهات نظر مستقلة بشأن الأهداف والأساليب التي يتبعونها لتعزيز التجارة. ويتوجب على الحكومات أن تحدد، وتستهدف وتحفز الفرص لتعمّق التعاون على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف على حد سواء. وقد يشكّل وضع استراتيجية وخطة لتنمية التجارة الوطنية، ذات أهداف واضحة وجداول أعمال تعاونية مع الشركاء الإقليميين والعالميين الرئيسيين، خطوةً أولى مفيدة لتحديد الرؤية ومواءمة الجهود بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين. وكما هو الحال بالنسبة لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية، يتطلب هذا النوع من الجهود إقامة شراكةٍ وثيقة بين أصحاب المصالح في القطاع العام والخاص والقطاع الاجتماعي.

كما ينبغي على الحكومات أن تسعى أيضاً لتقود الخطاب الشعبي بعيداً عن المناقشات المبسطة "المناهضة للعولمة مقابل تلك المؤيدة للعولمة" والمتعلقة بالتجارة، تجاه إيجاد نظرة أكثر تفصيلاً و"عقلية محافظ استثمارية" عندما يتعلق الأمر بالاتفاقيات التجارية. وقد يكون هناك مكاسب سياسية قصيرة الأجل مرتبطة باتخاذ مواقف مؤيدة أو معارضة واضحة فيما يخص تحرير التجارة في الظروف التي يكون فيها تحرير التجارة مسألة سياسيةً حساسة (على مستوى الفئات الشعبية المعنية و/أو المصالح التجارية الممنوحة). وبالرغم من ذلك، يعتمد تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي طويل الأجل على نهج تعاون تجاري مدروس بعناية، ويراعي الظروف، متأصل في فهم مستند إلى الوقائع، والمفاضلات، والمخاطر المرتبطة بمجالات تعاون وجهات شريكة محددة.

وبالنسبة لبعض الحكومات، سيتطلب هذا النهج السياسي الاستباقي تطوير أو توطيد القدرات والإمكانات في النمذجة والتحليل الاقتصادي، فضلاً عن المهارات التفاوضية

والدبلوماسية. ويتطلب اتخاذ موقف استباقي في مجال التعاون التجاري معلومات فعالة عن الآليات الاقتصادية المحلية والدولية، والاتجاهات الناشئة وفرص التعاون الواعدة والمواهب الدبلوماسية للتصرف بناءً على هذه الأفكار. وينبغي على الحكومات أن تركز على ضمان توافر المواهب والبنية التحتية المؤسسية اللازمة، فضلاً عن التشجيع على إيجاد أفكار جديدة من خلال الاستفادة من أساليب التحليلات الناشئة مثل التعلم الآلي ووضع النماذج التنبؤية على سبيل المثال.

عوامل التمكين المطلوبة

تعدّ الحاجة إلى تطوير النظرة من خلال الحقائق التي تتسم بمزيد من الدقة، والقدرات التحليلية وعمليات صنع السياسات أحد المواضيع المشتركة التي تتقاطع مع هذه المجالات الثلاثة - وهي حاجةٌ تنطبق على جميع المناطق والبلدان على الصعيد العالمي. ويتطلب إحراز تقدم في هذه الأولوية الرئيسية ما يلي: (أ) تحسين قدرات جمع وتحليل البيانات الحكومية؛ (ب) استحداث منهجيات جديدة للاستفادة من مصادر البيانات الضخمة القائمة؛ (ج) إصلاح الإجراءات التشريعية والتنظيمية لتعزيز عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة. وهناك مجموعة واسعة من الأساليب الممكن اتباعها لتحقيق هذه الأهداف. وقد يكون لدى بعض الحكومات وكالاتٌ قائمة والتي يمكن أن تكون "مالكةً" منطقية لهذا الدافع، وقد يحتاج البعض الآخر إلى تطوير وظائف جديدة، ومؤسسات، و/أو بنى وعمليات للحوكمة، في حين يستمر الآخرون باختيار العمل مع شركاءٍ خارجيين لتقديم الدعم الاستراتيجي والتحليلي.

وتتمثل إحدى المنهجيات المحتملة (والقابلة للتكيف للغاية) بتضمين "مراكز دعم القرار" في الهيئات الحكومية الرئيسية، مثل مراكز التميز التي توفر البيانات والدعم التحليلي لصناع القرار. وبالإمكان تهيئة هذه الأساليب في المؤسسات التي تتمتع بنطاقٍ وصلاحية فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي، مثل وزارات التجارة و/أو وزارات التخطيط الاقتصادي، أو في المؤسسات الأضيق نطاقاً مثل الهيئات على مستوى القطاع أو المستوى الوطني الفرعي. وإن هذا النموذج الذي يتجلى بأمثلة من قبيل مركز سنغافورة المعني بالعقود المستقبلية الاستراتيجية، واستوديوهات البيانات التي يتم تجريبها في العديد من أطر حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، يشمل إنشاء فريق متعدد الاختصاصات لتحديد حالات الاستخدام الرئيسية والأساليب التحليلية لدعم عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة. وقد يعني ذلك، في سياقاتٍ حكومية ذات بياناتٍ وافرة نسبياً وتتمتع بقدرات عالية، فريقاً مؤلفاً من علماء البيانات، وخبراء في التحليلات المتطورة، وخبراء في مجال تصور البيانات، و"مترجمين" أو خبراء في الاتصال يعملون معاً لتطوير أفكار مستمدة من تحليلات البيانات الضخمة، لمساعدة صناع السياسات على تلخيص وترسيخ الخبرات المستفادة في القرارات السياسية. وبالإمكان تنفيذ مفهوم مماثل بمواصفات أكثر بساطة للقدرات التي تركز على تعزيز الشفافية والاستجابة للتحليل التقليدي للاقتصاد الكلي والاجتماعي، والتحليل السياسي في بيئات مؤسسية أقل نضجاً.

وبالإضافة إلى ذلك، فبإمكان العديد من الحكومات أن تستفيد من إنشاء منصات مؤسسية للحوار والتعاون المستمر بين أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص. وفي حين لا يوجد نموذجٌ واحدٌ صحيح لهذا التعاون، فقد يكون إنشاء مجالس استشارية للوزارات أو اللجان المسؤولة عن وضع الاستراتيجيات الاقتصادية و/أو التجارية خياراً متاحاً في بعض الظروف. وفي بعض الحالات الأخرى فإنه يمكن تشكيل فريق عمل متعدد القطاعات لتحفيز الجهود. وفي هذا السياق فإن المجلس الاستشاري الكندي الذي يقوده القطاع الخاص والمعني بالنمو الاقتصادي، ومؤسسة تشيلي وهي الهيئة العامة والخاصة، ومجلس "نيو ساوث ويلز" (بأستراليا) للابتكار والإنتاجية متعدد القطاعات، و/أو مشروع "إيتاسكا"، يمكن أن تكون جميعها نماذج رفيعة المستوى لهذه الشراكات.

★★★

إن تدفقات التجارة العالمية تصل إلى أحجامٍ كبيرة تاريخياً، كما أنها بعيدة للغاية عن تسجيلً انخفاض ملحوظ. ومع ذلك، أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية إلى تذبذب القيم، كما انخفض مُضاعَف التجارة إلى حد كبير، ويبدو أن النتائج العكسية لمناهضة العولمة تعكس اتجاه بعض أوجه التقدم المحرز في مجال التجارة الحرة. وفي حال تمكنت البلدان والشركات من التغلب على هذه التحديات بهدف تعزيز النمو التجاري المتواصل واستغلال الفرص التي ترافقه، فإنها ستحتاج لاستطلاع نماذج ودعامات وشراكات استراتيجية جديدة، وتطوير قدرات جديدة لضمان أن تستند قرارات صنع السياسات على تحليلات دقيقة وقائمة على البيانات.

المؤلفون

ياسر زواوي

الشريك
البريد الإلكتروني: Yassir_Zouaoui@mckinsey.com

ناديا تيرفوس

الشريك
البريد الإلكتروني: Nadia_Terfous@mckinsey.com

ألان فريتز جيرالد

مدير أبحاث أول
البريد الإلكتروني: Alan_FitzGerald@mckinsey.co

تاري إليس

مدير الممارسات
البريد الإلكتروني: Tari_Ellis@mckinsey.com

جيفري كوندون

أخصائي معرفة
البريد الإلكتروني: Jeffrey_Condon@mckinsey.com

بوركو هاندجيسكي

مدير المشاركة
البريد الإلكتروني: Borko_Handjiski@mckinsey.com

جوانا كاريرو

محلل معرفة أول
البريد الإلكتروني: Joana_Carreiro@mckinsey.com

---

www.worldgovernmentsummit.org